مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: محددات مخصصات خسائر القروض في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية
اسم الكاتب: د. حنان ضاهر، علا عمران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5372
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Determinants Of Loan Losses Provisions In Conventional Private Commercial Banks Operating In Syria

Dr. Hanan Daher*
Ola Omran**

(Received 20 / 8 / 2019. Accepted 15 / 1 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research aims to identify the factors affecting the provisions of loan losses in the conventional private commercial banks operating in Syria, where the provisions contribute in the face of the risks that banks can be exposed to during the exercise of various activities.

To achieve the goal of the research, annual data were collected from the financial statements of the 11 traditional private commercial banks operating in Syria, during the period from 2009 to 2009. The dependent variable that expresses loan loss provisions was measured by the ratio of loan loss provisions / total direct credit facilities, and the independent variables represented by the size of the bank, the ratio of Non-performing loans, the rate of loan growth was measured using the natural logarithm of total assets in the bank, loans Nonperforming / total direct credit facilities, annual change in loan growth, respectively. (1)

For the purpose of analyzing the data, the random effects model was used to test the relationship between the dependent variable and the independent variables, and the data was analyzed using the Eviews 10 program.

The results of the study showed that there is no effect of the rate of loan growth and the Syrian crisis in the provisions of loan losses, while the effect of the bank size, non-performing loans ratio, was positive in the provisions of loan losses.

Keywords: Loan Loss Provisions, Non-performing Loans, Commercial Banks, Syria, Panel Data.

*Associate Professor, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria, E-mail: hanandaher2006@yahoo.de.

**Postgraduate Student, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria, E-mail: olaomran.1994@gmail.com.

(1) **There are many determinants of loan loss provisions, including what is internal, such as (the size of the bank, the percentage of Non-performing loans, the rate of loan growth), and some of them are external, such as (the rate of growth in real GDP, the rate of inflation, the exchange rate and other external factors). But in this study, only internal factors will be studied, in addition to entering a dummy variable which is the Syrian crisis.**

محدّدات مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية

الدكتورة حنان ضاهر *

علا عمران **

(تاريخ الإيداع 20 / 8 / 2019. قُبِل للنشر في 15 / 1 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى التّعرف على العوامل المؤثّرة في مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية، حيثُ تساهم المخصّصات في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها المصارف أثناء ممارستها للأنشطة المختلفة.

لتحقيق هدف البحث تمّ جمع بيانات سنويّة من القوائم الماليّة للمصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية والبالغ عددها (11) مصرفاً وذلك خلال الفترة من عام 2009–2017. وقد تم قياس المتغير التّابع الّذي يعبّر عن مخصّصات خسائر القروض من خلال نسبة مخصّصات خسائر القروض / إجمالي التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة، أمّا المتغيرات المستقلّة والمتمثلة في حجم المصرف، نسبة القروض المتعثرة، معدّل نمو القروض فقد تم قياسها باستخدام اللّوغاريتم الطّبيعي لإجمالي الأصول في المصرف، القروض المتعثّرة / إجمالي التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة، التّغير السّنوي في نمو القروض على التوالي.[1]

وبغرض تحليل البيانات تمّ استخدام نموذج التّأثيرات العشوائيّة لاختبار العلاقة بين المتغير التّابع والمتغيرات المستقلّة، وتمّ تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج EViews 10.

أظهرت نتائج الدّراسة عدم وجود أثر لمعدّل نمو القروض والأزمة السّورية في مخصّصات خسائر القروض، بينما كان أثر حجم المصرف ونسبة القروض المتعثرة إيجابي في مخصّصات خسائر القروض.

الكلّمات المفتاحيّة: مخصّصات خسائر القروض، القروض المتعثّرة، المصارف التّجاريّة، سورية، بيانات بانل.

* أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، البريد الإلكتروني: hanandaher2006@yahoo.de.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، البريد الإلكتروني: olaomran.1994@gmail.com

(1) يوجد العديد من محددات مخصّصات خسائر القروض منها ما هو داخلي مثل (حجم المصرف، نسبة القروض المتعثرة، معدل نمو القروض) ومنها ما هو خارجي مثل (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التّضخم وسعر الصرف وغيرها من العوامل الخارجية). ولكن في هذه الدراسة سيتم الاقتصار على دراسة العوامل الداخلية فقط، بالإضافة إلى إدخال متغير وهمي هو الأزمة السّورية.

مقدمة:

تتعرّض المصارف أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة للعديد من المخاطر، وتأتي القروض المتعثّرة في مقدمة هذه المخاطر، فالقروض المتعثّرة يُمكن أن تكون سبباً في إفلاس المصرف وتوقفه عن العمل، ولذلك كان لابدّ للمصارف من اتّخاذ كافة التّدابير والإجراءات الّتي تحدّ من هذه المشكلة، ولعلّ تشكيل مخصّصات لمواجهة خسائر القروض من أبرز هذه الإجراءات.

وعلى الرّغم من أهميّة مخصّصات خسائر القروض في مواجهة مشكلة القروض المتعثّرة إلا أنّ حجم هذه المخصّصات مُثير للجدل، ففي حال كانت المخصّصات غير كافية فإنّ المصرف لن يتمكّن من مواجهة الخسائر الّتي يُمكن أن تحدث، وإذا تمّ المبالغة في تقدير المخصّصات، فإنّ ذلك سوف يؤدّي إلى تجميد تلك الأموال بدلاً من استثمارها في أنشطة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة عوامل تؤثّر في حجم هذه المخصّصات زيادة أو نقصاناً، وفي هذا البحث سنسلّط الضّوء على أهمّ هذه العوامل ومعرفة أثرها في حجم هذه المخصّصات في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية.

الدّراسات السّابقة:

الدّراسات الأجنبيّة:

1. دراسة (Monokroussos *et al.,* 2016) بعنوان: "The Determinants of Loan Loss Provisions: An Analysis of the Greek Banking System in Light of the Sovereign Debt Crisis" (محدّدات مخصّصات خسائر القروض: تحليل للنظام المصرفي اليوناني في ضوء أزمة الدّيون السّياديّة).

هدفت الدّراسة إلى البحث في محدّدات مخصّصات خسائر القروض في النّظام المصرفي اليوناني، ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ استخدام بيانات ربعية امتدّت من الرّبع الأول لعام 2005 وحتى الرّبع الأخير لعام 2015 وذلك على جميع المصارف اليونانيّة، وقد تمّ تصنيف هذه المحدّدات ضمن مجموعتين تضمنت المجموعة الأولى المحدّدات الخارجية وقد اشتملت عدد من المتغيرات مثل (نمو النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، قيم الضّمانات، ظروف سوق العمل، تكلفة خدمة الدّين، التّضخم)، أمّا المجموعة الثّانية فقد تضمنت المحدّدات الداخليّة وقد تضمنت عدد من المتغيرات الخاصّة بالمصرف مثل (معدّل نمو القروض، ملاءة المصرف، القروض إلى الأصول، معدّل الفائدة على القروض إلى الودائع). وقد استُخدم في هذه الدّراسة نموذج VAR.

أظهرت نتائج الدّراسة أنّ المصارف اليونانيّة تميل إلى زيادة احتياطيّات خسائر القروض عندما تتدهور أوضاع الاقتصاد الكلي المحليّة، كما لم تقدم النّتائج أدلة تدعم ما يسمى بفرضية إدارة رأس المال، الّتي تفترض أنّ المصارف ذات رأس المال التّنظيمي المنخفض تميل إلى اتخاذ أحكام أكثر شمولية للحفاظ على نسب رأس المال كافية.

2.دراسة (Dushku,2016) بعنوان: "Some Empirical Evidence of Loan Loss Provisions for Albanian Banks" (بعض الأدلة التّجريبيّة على مخصّصات خسائر القروض للمصارف الألبانية).

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة المحدّدات الرّئيسة لمخصّصات خسائر القروض بالإضافة إلى معرفة أثر الأزمة الماليّة الأخيرة على مخصّصات خسائر القروض في ألبانيا. ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ استخدام بيانات ربعية خلال الفترة من عام (2004–2014) وشملت عينة الدّراسة (15) مصرفاً. تمّ دراسة مجموعة من المحدّدات وهذه المحدّدات تتمثّل في معدّل النّمو السّنوي للنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي رأس المال كنسبة للموجودات المرجّحة للمخاطر، إجمالي رأس المال (المستوى الأول + المستوى الثّاني) كنسبة من إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى الأصول، نسبة

القروض المتعثّرة كنسبة من إجمالي القروض، نسبة التّغير في الأرباح قبل عام واحد قبل الفوائد والضّرائب والمخصّصات، الأرباح قبل الضّرائب ومخصّصات خسائر القروض كنسبة من إجمالي الأصول، احتياطي خسائر القروض كنسبة من إجمالي الأصول، مخصّص خسائر القروض كنسبة من إجمالي الأصول، الأزمة الماليّة العالميّة (متغير وهمي). اعتمدت هذه الدّراسة على بيانات بانل، واستخدمت طريقة Generalized method of moments (GMM) اختبار العزوم المعممة وتمّ التأكد من استقرارية البيانات عن طريق تطبيق اختبارات جذر الوحدة (اختبار ADF, اختبار PP, اختبار IPS). وتوصّلت الدّراسة إلى وجود علاقة إيجابيّة بين كل من معدّل نمو القروض والأرباح قبل الضّرائب والفوائد ونسبة التّغير في الأرباح قبل عام واحد قبل الفوائد والضّرائب والمخصّصات، ونسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثّرة كنسبة من إجمالي القروض من جهة ومخصّصات خسائر القروض من جهة أخرى، بينما كانت العلاقة سلبيّة مع النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأزمة الماليّة العالميّة.

3. دراسة (Al-Khayat,2013) بعنوان: The Determinants of Loan Loss Provisions in Islamic Banking (محدّدات مخصّصات خسائر القروض في المصارف الإسلاميّة).

هدفت إلى دراسة محدّدات مخصّصات خسائر القروض في المصارف الإسلاميّة ومن ثمّ مقارنتها مع محدّدات مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة وذلك باستخدام عينة مؤلّفة من 57 مصرف إسلامي تعمل في 15 دولة خلال الفترة (2002-2012)، هذه الدّول هي: البحرين، إندونيسيا، إيران، الأردن، الكويت، ماليزيا، باكستان، قطر، السّعودية، السّودان، سورية، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة، اليمن. استخدمت الدّراسة طريقة المربعات الصّغرى العادية وطريقة اختبار العزوم المعممة. تمّ الحصول على البيانات المتعلّقة بإجمالي المخصّصات وإجمالي القروض والقروض غير العاملة والأرباح قبل الضرائب وحجم المصرف، رأس المال من المستوى 1، من قاعدة بيانات Bank Scope، أمّا بيانات الاقتصاد الكلي مثل معدّل نمو النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد فقد تمّ الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدّولي، كما تم الحصول على بعض البيانات من وكالة الاستخبارات المركزية. توصّلت هذه الدّراسة إلى عدّة نتائج منها: رأس المال من المستوى 1 هو من أهم محدّدات مخصّصات خسائر القروض إضافة إلى القروض غير العاملة والحجم، كما أنّ المصارف لا تقوم بإجراء تغييرات ذات دلالة إحصائيّة على مخصّصاتها عندما تتكبّد أرباح سالبة مقارنةً بالوقت الذي يتم فيه توليد مستوى إيجابي من الأرباح، إضافة إلى أنّ المصارف لا تستخدم رأسمالها خلال الفترات الصّعبة لوضع مخصّصاتها مما يدّل على أنّ المصارف بالمتوسط تقدّم مخصّصات كافية خلال الأوقات الجيدة لتغطية الأوقات السّيئة. كما كشفت الدّراسة عن وجود علاقة سلبيّة بين الحجم ومعدّل نمو القروض من جهة والمخصّصات من جهة أخرى، إضافة لوجود علاقة إيجابيّة بين المخصّصات والقروض غير العاملة، أمّا النّاتج المحلي الإجمالي فلم يكن له أثر كبير على المخصّصات ممّا يؤكد على أنّ المصارف الإسلاميّة تتحسّن حالتها خلال فترات الرّكود الاقتصادي. كما كشفت الدّراسة عن اختلاف سلوك المصارف الإسلاميّة عن المصارف التّقليدية في تقديم الخدمات مما يتيح لها تجنّب تضخيم تأثير الدّورة الاقتصاديّة على دخلها وعلى رأس مالها.

4.دراسة (Craigwell *et al.*,2011) بعنوان: "Loan Loss Provisioning in the Commercial Banking System of Barbados: Practices and Determinants" (مخصّصات خسائر القروض في النظام المصرفي التجاري في بربادوس: الممارسات والمحدّدات)

هدفت الدّراسة إلى معرفة العوامل المؤثّرة على مخصّصات خسائر القروض في النّظام المصرفي التّجاري في بربادوس، استخدمت الدّراسة بيانات ربعيّة غطّت الفترة من (1996-2009)، تمّ الحصول عليها من بنك بربادوس المركزي.

المتغير التّابع هو مخصّصات خسارة القروض على إجمالي نسبة القروض، والمتغيرات المستقلّة هي كما يلي: النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلكين، سعر الصّرف الفعلي الحقيقي، الأرباح قبل الضّرائب والمخصّصات مقسومة على إجمالي الأصول، مجموع القروض كنسبة من إجمالي الأصول، وموجودات المصارف مقسوماً على إجمالي الأصول، إجمالي القروض، القروض المتعثّرة مقسومة على إجمالي القروض ومعدّل الفائدة الحقيقي الممنوح من إجمالي متوسط سعر القرض المرجح ناقص التّضخم. طبقت هذه الدّراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (PDOLS) لتقدير نماذج الانحدار، بدايةً تمّ استخدام اختبارات جذر الوحدة للتّحقق من استقرارية البيانات، والاختبارات المستخدمة هي:

Levin, Lin & Chu , Breitung , Im, Pesaran and Shin W-stat, ADF - Fisher Chi-square, PP -) (Fisher Chi

وقد توصّلت الدّراسة إلى وجود علاقة سلبيّة بين مخصّصات خسائر القروض من جهة والنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي والربّح التّشغيلي على إجمالي نسبة القروض وسعر الفائدة الحقيقي من جهة أخرى، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبيّة بين المخصّصات وإجمالي القروض كذلك كانت العلاقة سلبيّة بين الحصة السّوقية النّسبية مع المخصّصات أمّا العلاقة بين مخصّصات خسائر القروض والقروض المتعثّرة كانت إيجابيّة كذلك كان هناك علاقة إيجابيّة ضعيفة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والمخصّصات، ممّا يعني أنّ تأثير الاقتصاد الحقيقي على مستويات المخصّصات ضئيل للغاية.

التّعقيب على الدّراسات السّابقة:

نُلاحظ من خلال استعراض الدّراسات السّابقة أنّها ركّزت على موضوع مخصّصات خسائر القروض، ومعظمها ركّز على معرفة العوامل المؤثّرة في تلك المخصّصات. وقد اتفقت الدّراسات في بعض النّتائج واختلفت في البعض الآخر، فعلى سبيل المثال توصّلت دراسة كل من (Al–Khayat,2013)، (Craigwell *et al.*, 2011)، (Dushku, 2016) إلى وجود علاقة إيجابيّة بين مخصّصات خسائر القروض والقروض غير العاملة، كما توصلت دراسة (Dushku, 2016) ودراسة (Craigwell *et al.*, 2011) إلى وجود علاقة سلبيّة بين المخصّصات والنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالمقابل فقد توصلت دراسة (Dushku, 2016) ودراسة (Al–Khayat,2013) إلى نتيجة مختلفة بخصوص العلاقة بين معدل نمو القروض والمخصّصات.

إن الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة والذي يعزى إلى اختلاف عينة البحث واختلاف الفترة الزّمنية المدروسة إضافة إلى اختلاف الاقتصادات الّتي طُبّقت عليها تلك الدّراسات شكل دافعاً أمام الباحثتين لدراسة محدّدات مخصّصات خسائر القروض في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، وتختلف هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة من خلال العينة المدروسة حيث أنها تتناول دراسة مخصّصات خسائر القروض ومحدّداتها في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية والتي تعتبر حديثة نسبياً، كما أنّها تختلف عن الدّراسات السّابقة من حيث الفترة المدروسة حيث طبّقت هذه الدّراسة خلال الفترة الممتدة من (2009–2017) إذ شهدت هذه الفترة الأزمة السّورية الّتي أثّرت بشكل كبير على عمل القطاع المصرفي، فظهرت العديد من المشاكل المصرفيّة والّتي كان من أبرزها مشكلة القروض المتعثّرة التي تفاقمت في المصارف، الأمر الذي يمكن أن يؤثّر على حجم هذه المخصّصات.

مشكلة البحث:

يُمكن التّعبير عن مشكلة البحث من خلال التّساؤلين الآتيين:

1. ما هو أثر العوامل الداخليّة ممثّلة في (حجم المصرف، ونسبة القروض المتعثّرة، ومعدّل نمو القروض) على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية؟

2. ما هو أثر الأزمة السّوريّة على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية؟

أهميّة البحث و أهدافه:

تكمن الأهميّة النّظرية للبحث في دراسة محدّدات مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية خلال الفترة 2009– 2017. وبشكل أساسي في ظل الأزمة الّتي تعرّضت لها سورية مطلع 2011 والتي انعكست آثارها على جميع القطاعات الاقتصادية. ففي هذه الفترة ازدادت حدة المخاطر التي تعرض لها القطاع المصرفي في سورية وكذلك ازدادت حالات تعثر المصرفي بشكل ملحوظ وبالتالي ارتفع حجم مخصصات خسائر القروض لمواجهة هذه المخاطر. ومن هنا تبرز مساهمة الدراسة الحالية في تسليط الضوء على أبرز العوامل الداخلية التي أثرت في حجم مخصصات خسائر القروض زيادة أو نقصاناً في ظل الأزمة السياسية التي تتعرض لها البلاد.

بينما تأتي الأهميّة العملية للبحث من خلال النّتائج التي توصّل إليها هذا البحث بخصوص العوامل الّتي تؤثّر على مخصّصات خسائر القروض في المصارف المدروسة، الأمر الذي يساعد الجهات المعنية في المصارف المدروسة على الاحتفاظ بحجم مناسب من هذه المخصّصات بالشّكل الّذي يمكّن هذه المصارف من مواجهة المخاطر المحتملة الحدوث وجذب الكثير من المستثمرين للاستثمار أو إيداع أموالهم من أجل كسب المزيد من الأرباح.

أهداف البحث:

يهدُف هذا البحث إلى:

1. دراسة أثر العوامل الداخليّة ممثّلة في (حجم المصرف ونسبة القروض المتعثّرة ومعدّل نمو القروض) على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية.
2. دراسة أثر الأزمة السّوريّة على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية.

فرضيات البحث:

يُمكن صياغة فرضيّات البحث على الشّكل الآتي:

الفرضية الأولى: يؤثّر حجم المصرف على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية.

الفرضية الثّانية: تؤثّر نسبة القروض المتعثّرة على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية.

الفرضيّة الثّالثة: يؤثر معدّل نمو القروض على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية.

الفرضيّة الرّابعة: تؤثر الأزمة السّوريّة على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية.

منهجية البحث:

استخدمت الدّراسة المنهج الوصفي التّحليلي لوصف الظّاهرة المدروسة والمتمثّلة بمعرفة أثر العوامل الدّاخلية في مخصّصات خسائر القروض، بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائيّة الملائمة لطبيعة بيانات الدّراسة.

مجتمع البحث وعينته:

يتألّف مجتمع البحث من جميع المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية والّتي يبلغ عددها (14) مصرفاً، ولكن تمّ استبعاد المصارف الإسلاميّة من الدّراسة نظراً لطبيعة عملها الخاص، وبالتّالي فإنّ عينة البحث تشمل جميع المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة والبالغة (11) مصرف، وهذه المصارف هي: البنك العربي– سورية، بنك عودة– سورية، بنك بيبلوس، فرنسبنك، بنك سورية والمهجر، المصرف الدّولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن– سورية، بنك سورية والخليج، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الشرق، بنك قطر الوطني.

طرق جمع البيانات:

تمّ جمع البيانات بالاعتماد على القوائم الماليّة للمصارف المدروسة وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2017–2009.

أدوات الدّراسة:

تمّ الاعتماد على بيانات البانل Panel Data في هذه الدّراسة وقد تمّت المفاضلة بين نماذج بانل الثّلاثة (نموذج الانحدار التّجميعي، نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة) باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائيّة، فقد استُخدم اختبارF المقيد للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التّجميعي والتّأثيرات الثّابتة واختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التّأثيرات الثّابتة والتّأثيرات العشوائيّة.

تمّت صياغة نموذج الدّراسة على الشّكل الآتي:

$$LLP_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BS_{i,t} + \beta_2 NPL_{i,t} + \beta_3 LGR_{i,t} + \beta_4 PC_{i,t} + \varepsilon_t$$

حيثُ أنّ:

(LLP) مخصّصات خسائر القروض وهو المتغيّر التّابع ويتم قياسها من خلال النّسبة الآتية: مخصّصات خسائر القروض / إجمالي التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة. (Cummings et al,2014; Boudriga et al,2009)

حجم المصرف (BS): يتم قياسه من خلال اللّوغاريتم الطّبيعي لإجمالي الأصول في المصرف. (Tsige., 2013).

نسبة القروض المتعثّرة (NPL): القروض المتعثّرة / إجمالي التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة. (Cummings *et al.,* 2014).

معدّل نمو القروض (LGR): يتم حسابه من خلال التّغير السّنوي في نمو القروض. (Monokroussos *et al.,* 2016, Tsige,2013).

(PC) متغيّر وهمي يعبّر عن الأزمة السّوريّة يأخذ قيمة (0) قبل الأزمة وقيمة (1) بعد الأزمة.

الإطار النّظري للبحث:

أوّلاً: مفهوم القروض المتعثّرة وأسبابها.

تعرّف القروض المتعثّرة على أنّها "إخفاق العميل في سداد التزاماته في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول أو كان بسبب مماطلة العميل أو بسبب أمور خارجة عن إرادته". (Al–Shammari,2009, P17)

كذلك يرى (Roland et al,2013) بأنّ التّخلف عن السّداد (التّعثر) يحدث عندما يرى المصرف أنه من غير المحتمل أن يسدد المدين التزاماته الائتمانيّة تجاه المصرف بالكامل.

وللقروض المتعثّرة أسباب عديدة منها ما هو متعلق بالعميل، ومنها ما هو متعلق بالمصرف، ومنها ما هو خارجي. وفيما يلي توضيح لهذه الأسباب:

<u>الأسباب المتعلقة بالعميل</u>: في حالات كثيرة يكون العميل سبباً رئيسياً في تعثّر القرض سواء كان ذلك عمداً أو بسبب جهل العميل ودخوله في أنشطة لا معرفة له بها وذلك دون علم المصرف بذلك أو بسبب وفاته ورعونة ورثته، إضافة

إلى عدم الفصل بين أمواله الخاصّة وبين أموال المشروع الّذي يديره، وعدم تقديم البيانات والمعلومات الصّحيحة للمصرف عند طلب التّمويل أو أثناءه.. (Brishi and Bouabdalla 2017; Yousfi, 2014).

الأسباب المتعلقة بالمصرف: تنشأ هذه الأسباب عن قصور دارسة منح التّسهيلات الائتمانية، وعدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً، وصرف التّسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد، وتفاقم حجم القروض التي يمنحها المسؤولون الكبار في المصارف لمعارفهم أو لمؤسسات لهم فيها مصالح خاصة قريبة أو بعيدة أو مؤسسات تابعة للمصارف نفسها، إضافة إلى امتناع المصرف دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للعميل، أو مطالبته بسداد قيمة القرض دفعة واحدة دون مراعاة الظّروف الّتي يمر بها العميل فيتعثّر العمل ويتوقّف العميل عن الوفاء بالتزامات المصرف. (Brishi and Bouabdalla 2017; Yousfi, 2014).

الأسباب الخارجية: أبرز هذه الأسباب تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو الأحداث المفاجئة مثل الحرائق والفيضانات والزلازل والأعاصير والحروب وأعمال العنف أو الظروف السياسية غير المستقرة، إضافة إلى تدخل الحكومة في جوانب تؤثر في عمل المقترض مثل تحديد أسعار بيع السلع التي يبيعها المقترض أو أسعار مدخلات إنتاجه أو رفع أو زيادة الدّعم عن سلع يتعامل بها أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية (Sadyqa, 2017).

ثانياً: مفهوم مخصّصات خسائر القروض والعوامل المؤثّرة فيها.

يمكن تعريف مخصص خسائر القروض Loan Loss Provisions على أنّه "تراكم ضخم بصورة نسبيّة للمصاريف الاقتصاديّة والّتي لها تأثير هام على الدّخل ورأس المال التّنظيمي للمصارف. والهدف من هذه المخصّصات هو ضبط خسارة القروض لمدّخرات المصارف من أجل عكس خسارة مستقبليّة متوقّعة على سندات القروض" (AL– Hende, 2015, p4).

تلعب مخصّصات خسائر القروض (LLP) دوراً رئيساً في تعزيز المركز المالي للمصارف، حيثُ تمكن هذه المخصّصات المصارف من تخفيض الضرائب عن طريق إدارة رأس المال والأرباح، وتمكنها أيضاً من تجنب التقلبات التي تحدث في الأصول المرجحة بالمخاطر والتي بدورها تؤثر على المصرف .(Alhadab *et al.*, 2016).

ومن أبرز العوامل الّتي تؤثّر في حجم مخصّصات خسائر القروض:

1. القروض المتعثّرة Nonperforming Loans (NPL):

يُعد تأثير هذا العامل على حجم مخصّصات خسائر القروض موضع جدل بين الباحثين، فالبعض يؤكد أن ارتفاع نسبة القروض المتعثّرة يزيد من المخاطر المصرفيّة وبشكل أساسي مخاطر الائتمان، الأمر الّذي يجب أن يستتبعهُ زيادة في مخصّصات خسائر القروض لمواجهة هذه المخاطر(Dushku, 2016). في حين أن البعض الآخر يشير إلى أن زيادة القروض المتعثّرة تعني حرمان المصرف من أصل القرض وفوائده، وبالتالي فهي تحد من قدرة المصرف على اقتطاع المزيد من الأموال لمواجهة هذه المشكلة، وتقلل من السيولة المتوفرة لدى المصرف. بمعنى آخر عندما ترتفع القروض المتعثّرة فإن مخصّصات خسائر القروض تنخفض (Boudriga *et al.*, 2009).

2. حجم المصرف Bank size (BS):

أيضاً لا يزال تأثير حجم المصرف على مخصّصات خسائر القروض موضع جدل حيثُ يرى فريق من الباحثين أن علاقة حجم مخصّصات خسائر القروض بحجم المصرف هي علاقة عكسية، مستندين في ذلك على مجموعة من الحجج منها أن المصارف الصغيرة الحجم تميل إلى تقديم قروض محفوفة بالمخاطر بدرجة أكبر مقارنة بالمصارف

ذات الحجم الكبير، وذلك لافتقارها إلى الكفاءات والخبرات الكافية الّتي تمكّنها من إجراء تقييم فعّال للجودة الائتمانيّة للمقترضين (Hassan, *et al.*, 2014). بينما يعتبر فريق من الباحثين أنّه لا يوجد أي علاقة بين حجم المصرف وحجم مخصّصات خسائر القروض، ويجد فريق آخر يرى أنه مع زيادة حجم المصرف تزداد أنشطته وتتوسّع أعماله، وبالتّالي يزداد احتمال تعرّضه للمخاطر الأمر الّذي يُحتّم عليه زيادة حجم مخصّصات خسائر القروض لمقابلة هذه المخاطر (Cummings *et al.*, 2014).

3. معدّل نمو القروض Loans Growth Rate (LGR):

يرى فريق من الباحثين أنّ زيادة معدّل نمو القروض يؤثر إيجاباً على حجم مخصّصات خسائر القروض، بينما يتبنّى فريق آخر وجهة نظر معاكسة. بالنسبة للفريق الأوّل فإنّه يبرّر إيجابيّة العلاقة بين معدّل نمو القروض وحجم المخصّصات انطلاقاً من كون نمو القروض يشكّل مصدراً أساسياً من مصادر مخاطر الائتمان، وبالتّالي يجب زيادة حجم المخصّصات لمواجهة المخاطر المحتملة. (Monokroussos *et al*, 2016)). أمّا الفريق الثّاني الّذي يرى أنّ علاقة حجم مخصّصات خسائر القروض ومعدّل نمو القروض هي علاقة سلبيّة فإنّه يدعم رأيه مؤكّداً أنّه في فترات الانتعاش الاقتصادي يمكن للمصارف أن تتنبّأ بأنّ الطّلب على القروض المصرفيّة سوف يزداد، وبالتّالي يمكّنها أيضاً أن تتنبّأ أنّ إمكانيّة التّخلف عن السّداد سترتفع، الأمر الّذي يجعل المصارف أكثر تشدّداً في عمليات منح القرض وبالتّالي تنخفض مخاطر التّخلف عن السّداد، لذلك ينخفض حجم مخصّصات خسائر القروض Monokroussos *et al*,2016).

النّتائج والمناقشة:

أولاً اختبار استقرارية السّلاسل الزمنيّة:

لابدّ من التّأكد من استقراريّة البيانات عبر الزّمن الأمر الّذي يزيد من موثوقيّة تطبيق الأدوات الاقتصاديّة القياسيّة المعتمدة لدراسة أثر المتغيرات المستقلّة على المتغيّر التّابع، إذ يُعد اختبار الاستقراريّة لبيانات بانل من أهم مراحل بناء النّموذج القياسي، وذلك بسبب أنّ وجود جذر الوحدة في البيانات يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبيّة بما يتعلّق بالخصائص التّقاربية للمقدرات أو حتّى باعتبار النّموذج المقدّر زائفاً (Achouch, 2017).

سوف نستخدم لدراسة درجة استقراريّة متغيرات البحث الاختبارات الآتية:

اختبار Liven Lin Chu (LLC)، اختبار Im, Pesaran and Shin (IPS)، اختبار ADF – Fisher.

يبيّن الجدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدّراسة باستخدام الاختبارات الثلاث:

الجدول رقم (1) نتائج اختبارات ADF–Fisher, LLC, IPS لمتغيرات الدّراسة:

المتغيرات	الاختبارات	عند المستوى			عند التفاضل الأوّل		
		ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	من دون ثابت واتجاه
		قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة	قيمة t الاحتماليّة

LGR	LLC	−21.32 **0.00	−23.26 **0.00	−3.99 **0.00	مستقر عند المستوى (0) I عند مستوى دلالة 5 %		
	ADF−Fisher	74.01 **0.00	99.86 **0.00	90.31 **0.00			
	IPS	−3.24 **0.00	−8.64 **0.00	–			
BS	LLC	−12.47 *0.00	−3.31 0.00	6.02 0.99	مستقر عند المستوى (0) I عند مستوى دلالة 10 %		
	ADF−Fisher	47.58 *0.00	15.06 0.85	1.02 0.99			
	IPS	−1.74 *0.06	1.05 0.85	–			
LLP مستقر عند الفرق الأول عند مستوى دلالة 5%	LLC	−4.86 0.00	−7.08 0.00	−2.67 0.00	−10.69 0.00	−5 0.00	−4.61 **0.00
	ADF−Fisher	18.19 0.69	30.02 0.11	21.6 0.47	27.57 0.19	24.2 0.21	42.07 **0.00
	IPS	0.44 0.67	−1.13 0.12	–	−0.02 0.49	−0.47 0.31	
NPL	LLC	−4.62 0.00	−6.62 *0.00	−1.28 0.1	مستقر عند المستوى (0) I عند مستوى دلالة 10 %		
	ADF−Fisher	23.07 0.35	32.86 *0.06	16.44 0.79			
	IPS	0.06 0.52	−1.31 *0.09	–			

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات EViews10. *، **، * تشير إلى مستوى الدلالة عند 10%، 5%، 1% على التوالي.**

نُلاحظ من الجدول السابق أن متغيرات الدّراسة غير مستقرة عند نفس المستوى حيثُ أن: LGR, BS, NPL متغيرات مستقرّة عند المستوى (0) I، LLP متغير مستقرّ عند الفرق الأوّل (1) I.

ثانياً اختبار التّكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL:

من خلال اختبارات الاستقراريّة، وجدنا أنّ بعض المتغيرات مستقرّة عند المستوى (0) I، وبعض المتغيرات مستقرّة عند الفرق الأوّل (1) I، وبالتّالي هناك إمكانيّة أن تنمو هذه المتغيرات بنفس الاتجاه على المدى الطويل، أي إمكانيّة وجود علاقة توازن طويلة الأجل حسب (Pesaran and Shin, 1999)، يُمكننا التّحقق من ذلك من خلال إجراء علاقات

التّكامل المشترك بين هذه المتغيرات بتقدير نموذج (ARDL) باستخدام طريقة (Poold Mean Groups PMG)، مع الإشارة إلى أنّ فرضية العدم في هذا الاختبار تُشير إلى عدم وجود علاقات تكامل مشترك. (Achouch, 2017). باستخدام برنامج EViews10 نحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم (2) نتائج اختبار ARDL للتكامل المشترك.

إحصائيات الاختبار	
معامل تصحيح الخطأ COINTEQ01	−0.25
إحصائيّة t	−1.16
الاحتماليّة	0.25

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

نُلاحظ من الجدول أنّ معامل تصحيح الخطأ سالب وغير معنوي، بالتّالي ولا نجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدّراسة (BS, LGR, NPL) مع المتغيّر LLP، أي أنّ المتغيرات لا تتجه إلى تحقيق توازن في الأجل الطّويل.

ثالثاً اختيار نموذج بانل المناسب:

يوجد ثلاثة أساليب لتحليل البيانات الماليّة من خلال نموذج Panel Data Analysis وهي:

1. نموذج الانحدار التّجميعي Pooled Regression Model:

يُعد هذا النّموذج من أبسط نماذج البانل، حيثُ تكون معاملات الانحدار المقدّرة ثابتة لجميع الفترات الزّمنيّة، أي إنّه، وبحسب هذا النّموذج، يتم فيه إهمال تأثير البعد الزّمني، ولذا يتم تقدير هذا النّموذج بطريقة المربعات الصّغرى العادية (OLS) وتصاغ معادلة الانحدار بالنّسبة لهذا النّموذج على الشّكل الآتي:

$$Y_{i,t} = a_0 + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيثُ **Y**: المتغير التّابع، **x**: المتغير المستقل، $\mathbf{a_0}$: متجه الحد الثّابت، **β**: متجه معاملات الانحدار، **t**: تمثّل الزّمن، **i**: تمثّل المصرف، **Ɛ**: الخطأ العشوائي. (Daher and Al-Khnaiseh, 2015)

2. نموذج التّأثيرات الثّابتة Fixed Effects Model:

يتمثّل الهدف من استخدام هذا النّموذج في معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل مصرف) على حدة فيكوف متجه الحد الثّابت في هذا النّموذج مختلف من مصرف إلى أخر مع بقاء متجهات معاملات الانحدار ثابتة لكل مصرف.

ويعود سبب إدخال الآثار الثّابتة في هذا النّموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة والتي تؤثّر على المتغير التّابع ولا تتغيّر عبر الزّمن، حيثُ يفترض عدم حدوث أي تغيير في هذه المتغيرات خلال الفترة الزّمنيّة للدّراسة على الأقل. ويتم تقدير هذا النّموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)، وتتم صياغته على الشّكل الآتي:

$$y_{i,t} = \beta_0 + ax_{i,t} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i D_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيثُ $\mathbf{D_i}$ متغير وهمي للمصرف i ، **βi** معامل انحدار المتغير الوهمي للمصرف i.

3. نموذج التّأثيرات العشوائيّة Random Effects Model:

يتعامل نموذج التّأثيرات العشوائيّة مع الآثار المقطعية والزّمنيّة على أنّها معالم عشوائيّة وليست معالم ثابتة، حيثُ إنّ هذا الافتراض يستند على أنّ العينة المستخدمة مسحوبة بشكل عشوائي، لذا فإنّ معاملات انحدار النّموذج تمثّل العينة بأكملها، وبذلك يتم التّعامل مع الحد الثّابت على أنّه متغير عشوائي عبر مفردات البحث، ويستخدم لتقدير هذا النّموذج طريقة المربعات الصّغرى المعممة Generalized Least Squares وتتم صياغته على الشّكل الآتي:

$$Y_{i,t} = \mu + ax_{i,t} + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيثُ μ: يمثّل المتغير العشوائي، v_i: حد الخطأ الخاص بمجموعة البيانات المقطعية (المصرف) وهو يعكس مجموعة المتغيرات المستقلّة الخاصّة بالمصرف والّتي لا يتضمّنها النّموذج.

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدّراسة تم إجراء اختبارات المفاضلة الآتية:

اختبار F test للاختيار بين نموذج الانحدار التّجميعي (المشترك) ونموذج التّأثيرات الثّابتة.

اختبار Hausman-test للاختيار بين نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة. (Daher and Al-Khnaiseh, 2015).

أ) تقدير معلمات النماذج:

الخطوة الأولى في عملية المفاضلة هي عملية تقدير المعلمات لكل من النّماذج السّابقة وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 10 ويوضّح الجدول رقم (3) المعلمات المقدّرة لكل من هذه النّماذج:

الجدول رقم (3) المعلمات المقدرة الخاصّة بمتغيرات الدّراسة

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التّجميعي	نموذج التّأثيرات الثّابتة	نموذج التّأثيرات العشوائيّة
C (الثابت)	-0.47	-0.83	-0.70
الاحتماليّة	0.09	0.04	0.04
BS	0.02	0.03	0.03
الاحتماليّة	0.09	0.03	0.04
NPL	0.56	0.66	0.64
الاحتماليّة	0.00	0.00	0.00
LGR	0.005	-0.02	-0.01
الاحتماليّة	0.84	0.37	0.54
PC	0.05	-0.0003	0.01
الاحتماليّة	0.06	0.99	0.63
عدد المشاهدات	99	99	99
معامل التحديد R	0.76	0.88	0.84
إحصائيّة F	73.53	42.65	127.28
الاحتماليّة P-value	0.00	0.00	0.00

المصدر من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات EViews10.

للمفاضلة بين النّماذج الثّلاثة سيتم بدايةً تطبيق اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التّجميعي والتّأثيرات الثّابتة، حيثُ تنص الفرضية العدم على أنّ نموذج الانحدار التّجميعي (المشترك) هو الأفضل:

الجدول رقم (4) نتائج اختبار F.

اختبارات التّأثيرات الثّابتة	إحصائيّة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتماليّة
Cross-Section F	8.09	(10,84)	0.00
Cross-Section Chi-square	66.81	10	0.00

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

نلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتماليّة أصغر من 5% وبالتّالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أنّ نموذج التّأثيرات الثّابتة هو النّموذج المناسب. وللمفاضلة بين نموذج التّأثيرات الثّابتة ونموذج التّأثيرات العشوائيّة تمّ استخدام اختبار Hausman حيثُ حصلنا على النّتائج الآتية:

الجدول رقم (5) نتائج اختبار Hausman للتأثيرات العشوائيّة.

اختبار التّأثيرات العشوائيّة	إحصائيّة الاختبار	القيمة الاحتماليّة
Cross-Section random	6.04	0.19

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

نُلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتماليّة للاختبار أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتّالي لا نستطيع رفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ نموذج التّأثيرات العشوائيّة هو النّموذج المناسب.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار نموذج التّأثيرات العشوائيّة.

المتغيرات التفسيرية	نموذج التّأثيرات العشوائيّة
C (الثابت)	-0.70
الاحتماليّة	0.04
BS	0.03
الاحتماليّة	0.04
NPL	0.64
الاحتماليّة	0.00
LGR	-0.01
الاحتماليّة	0.54
PC	0.01
الاحتماليّة	0.63
معامل التحديد R	0.84

الاحتماليّة P-value	0.00
Durbin-Watson	0.79
القيمة الاحتمالية Jarque-Bera	0.04

المصدر من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات EViews10.

رابعاً نتائج اختبارات جودة النّموذج المقدّر:

- **مؤشرات جودة التّمثيل:**

من أجل الحكم على مدى جودة النّموذج السّابق لا بدّ من دراسة مصداقيّة وخصائص هذا النّموذج من خلال مجموعة من الاختبارات.

وجدنا من خلال نموذج التّأثيرات العشوائيّة أنّ قيمة معامل التّحديد مساوية إلى 84% (الجدول رقم 6) أي أنّ المتغيرات المستقلّة في النّموذج تفسّر 84% من التّباين في المتغير التّابع، وهي قيمة جيدة بالنّسبة لبيانات البانل، كما أنّه ومن خلال إحصائيّة F وجدنا أنّ القيمة الاحتماليّة للنّموذج أصغر من 5% وبالتّالي النّموذج معنوي ويُمكننا التّقدير باستخدامه.

- **اختبارات البواقي:**

تعتمد طريقة التّقدير وأبرزها طريقة المربعات الصّغرى (OLS) على فرضيات عدة، ومن أهمّها أن تكون البواقي خاضعة للتّوزيع الطّبيعي وغير مرتبطة ذاتياً (بمعنى غير مرتبطة بقيمتها عبر الزّمن) وكذلك أنّ تباين البواقي ثابت بين جميع المشاهدات الأمر الّذي يساهم في ثبات تباين المعالم المقدّرة المرتبطة بالمتغيرات المستقلّة. (Ismael, 2018)

سنقوم بتنفيذ مجموعة من الاختبارات الّتي تختبر جودة بواقي النّموذج المقدّر ومن هذه الاختبارات:

✓ **اختبار الارتباط الذاتي:**

من خصائص النّموذج الجيد عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي وبناءً على ذلك قمنا بتطبيق إحصائيّة Durbin-Watson، وقد تبيّن عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي حيثُ بلغت قيمة إحصائيّة 0.79= Durbin-Watson. (الجدول رقم 6).

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي:**

يُعد خضوع سلسلة البواقي للتّوزيع الطّبيعي من خصائص النّموذج الجيد، تنص الفرضية العدم لهذا الاختبار على أنّ البواقي تتوزّع توزيع طبيعي، بينما تنص الفرضية البديلة على أنّ البواقي لا تتبع التّوزيع الطّبيعي. وقد تمّ التأكد من أنّ توزيع البواقي تتوزّع وفق التّوزيع الطّبيعي، حيثُ وجدنا أنّ القيمة الاحتماليّة لإحصائيّة Jarque-Bera مساوية 0.04 وهي أكبر من مستوى معنوية 1% وبالتّالي بواقي النّموذج تتوزّع وفق التّوزيع الطّبيعي. (الجدول رقم 6)

بالنّسبة لتجانس تباين البواقي (Hetroskedasticity) فإن تقدير نموذج التّأثيرات العشوائيّة يتم بطريقة المربعات الصّغرى المعمّمة GLS وبالتّالي لا يضع قيوداً على تجانس تباين البواقي. (Alomari and Saqfalhait، 2016)

اختبار الفرضيات:

يؤثّر حجم المصرف إيجاباً على مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة الخاصّة، حيثُ أنّه كلّما ازداد حجم المصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدّي (بعد سنة) إلى زيادة في مخصّصات خسائر القروض بمقدار 0.03 (نسبة مئوية)، والعكس صحيح، إذاً نستطيع قبول الفرضية البحثيّة الأولى.

تؤثّر نسبة القروض المتعثّرة إيجاباً على مخصّصات خسائر القروض، حيثُ أنّه كلّما ازدادت نسبة القروض المتعثّرة بنسبة 1% تؤدّي بعد سنة إلى ارتفاع في مخصّصات خسائر القروض بمقدار 64%، والعكس صحيح، إذاً نستطيع قبول الفرضية البحثيّة الثّانية.

لا يؤثّر معدّل نمو القروض على مخصّصات خسائر القروض، إذاً نستطيع رفض الفرضية البحثيّة الثّالثة.

لا تؤثّر الأزمة السّوريّة على مخصّصات خسائر القروض، إذاً نستطيع رفض الفرضية البحثيّة الرّابعة.

وبالتّالي يأخذ النّموذج الشّكل الآتي:

$$\mathbf{LLP_{i,t} = -0.70 + 0.03(BS_{i,t-1}) + 0.64(NPL_{i,t-1}) - 0.01(RLG_{i,t-1}) + 0.01(PC_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}}$$

الاستنتاجات والتّوصيات:

توصّلت الدّراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم المصرف في مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية، حيثُ أنّه خلال السّنوات الأولى من الدّراسة (أي قبل الأزمة) نمت إجمالي موجودات المصارف بشكل كبير وذلك نتيجة دخول مصارف جديدة إلى ميدان العمل (فرنسبنك، بنك الشرق، بنك قطر)، ولكن مع بداية الأزمة السّورية بدأت هذه الموجودات بالانخفاض لفترة من الزّمن نتيجة خروج عدد من فروع المصارف عن الخدمة إضافة إلى تعرضها للنّهب والتّدمير، لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع بشكل كبير نتيجة عودة المصارف إلى العمل ودخولها في توظيفات جديدة فضلاً عن عودة ثقة العملاء بالمصارف، ونتيجةً لذلك زاد احتمال تعثّر المصارف وزادت المخاطر الائتمانيّة الأمر الّذي انعكس إيجاباً على مخصّصات خسائر القروض فازدادت بشكل عام خلال فترة الدّراسة من أجل مواجهة تلك المخاطر.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي للقروض المتعثّرة في مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية، فقد ازداد تأخر المقترضين عن السّداد بعد عام 2011 ممّا تسبّب بشطب مبالغ ضخمة من جانب المصارف، إذ تبيّن من خلال الاطلاع على القوائم الماليّة للمصارف التّجاريّة الخاصّة أنّ متوسط نسبة القروض المتعثّرة وصل إلى حوالي (50%) في نهاية عام 2014 بعد أن كان (2%) نهاية عام 2009 وبالتّالي زاد الاهتمام بمخصّصات خسائر القروض الموجهة لمقابلة هذا التّعثر. ولقد حاولت المصارف التّغلب على عمليات التّقصير في سداد القروض من خلال العمل مع المقترضين لإعادة هيكلة القروض أو تعقب الضّمانات والّتي تبين في النّهاية أنّها تعرّضت للتّلف أو تمت المبالغة في قيمتها، لذلك قامت المصارف الخاصّة برفع مخصص خسائر القروض لزيادة التّحوط من مخاطر عدم الالتزام بالسّداد.
- تُبيّن النّتائج عدم وجود أثر لكل من معدّل نمو القروض والأزمة السّورية في مخصّصات خسائر القروض في المصارف التّجاريّة التّقليديّة الخاصّة العاملة في سورية، وربما يعود السّبب في عدم وجود أثر لمعدّل نمو القروض إلى

إغلاق بعض فروع المصارف وتعرّضها للسّرقة والتّدمير وتراجع معدلات الإقراض مقارنةً بما كانت عليه قبل الأزمة، إضافة إلى تحفّظ وتشدّد العديد من المصارف في منح الائتمان، كل ذلك ساهم في انخفاض معدلات نمو القروض ونتيجة لذلك لم يكن لها أثر على المخصّصات. بالرّغم من تراجع معدّلات نمو القروض إلا أنّ ذلك لم ينعكس على المخصّصات بمعنى لم تتراجع المخصّصات وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي تواجهها المصارف والتي زاد من حدّتها الأزمة الّتي تشهدها البلاد.

التّوصيات:

في ضوء النّتائج الّتي توصلّت إليها هذه الدّراسة توصي الباحثتان بالآتي:

- يجب على المصارف أن تعمل على زيادة موجوداتها وذلك من خلال وضع خطط واستراتيجيات مناسبة تضمن لها استثمارها بالشّكل الأمثل ممّا يجنبها التّعرض للخسائر والأزمات، وبالتّالي يقلّل من حاجتها للمخصّصات.
- يجب على المصارف أن تتّبع سياسة ائتمانيّة مناسبة تجنّبها زيادة حالات التّعثر، وأن تضع معايير وضوابط تحكم عملية منح القروض وتضمن لها استرداد أقساط القروض وفوائدها في الوقت المحدّد مما يقلّل من حاجتها إلى تشكيل المخصّصات. لأنّ زيادة حالات التّعثر تعني زيادة حجم المخصّصات وبالتّالي قد ينعكس ذلك سلباً على قدرة المصارف على توظيف السّيولة لديها. خاصة وإن نتائج الدراسة أظهرت وجود أثر إيجابي ومعنوي للقروض المتعثرة على حجم مخصّصات خسائر القروض، فزيادة حالات التعثر يتبعها زيادة في حجم المخصصات وهذا يعني تجميد جزء من أموال المصرف وعدم إمكانية توجيهها إلى استثمارات تزيد من ربحية هذه المصارف.
- ضرورة القيام بأبحاث مستقبليّة لدراسة محددات مخصصات خسائر القروض في المصارف العامة وكذلك المصارف الإسلامية وفي فترات زمنية أخرى مع ضرورة إدخال متغيرات أخرى لم تتناولها هذه الدراسة مثل (معدل البطالة، سعر الصرف، ... الخ).

References:

1. Achouch, A. *Unit Root Tests For Panel Data (First Generation Tests) Application To A Sample Of Developing Countries*. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2017, 49- 67.
2. AL- Hende, T. *Using the Modified Jones Model and Loan Loss Provisions Model (LLPs) to Evaluate Earnings Management Practices (Applied Study on Syrian Corporation*). A Dissertation is prepared to obtain a Master Degree in Accounting, Tishreen University, Syria, 2015.
3. Alomari, M.W; Saqfalhait, N. I. *The Impact of Technical Efficiency and Exports on the Profitability of the Jordanian Pharmaceutical Industry Firms*. Jordanian Journal of Business Administration, Vol (12), No.(4) , 2016, 877-898.
4. Al-Shammari, S. R. *Nonperforming Loans in Banks and their Impact on Financial Crises, an Applied Study in a Sample of Iraqi Banks*. Research submitted to the third scientific conference of Al-Isra Private University: Jordan, April 2009.
5. Bouabdallah, M; Brishi, S. *Non-Performing Bank Loans and their Treatment, the Case Study of the National Bank of Algeria in Ain Defla, BNA-Ain defla*. a published master's thesis, University of Al-Jilali Buñamah, Khamis Miliana - Algeria, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences, 2017.
6. Daher, H; Al-Khnaiseh, K. *The Impact of Liquidity and its Risk on the Bank's Profitability "An Empirical Study on the Syrian Private Commercial Banks*. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015, 333-351.

7. Disclosure Notices for Private Commercial Banks in Syria for the Period (2008-2017).
8. Ismael, Z.S. *The Impact of Macroeconomic Variables on Credit Risk in the Private Commercial Banks Operating in Syria.* A Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Banking and Finance Sciences, Tishreen University- Syria, 2018.
9. Sadyqa, M. *The Repercussions of Bad Bank Loans on the Performance of Commercial Banks in Algeria, a Study of a Sample of Commercial Banks in Algeria*. a doctoral dissertation published, University of Mohamed Boudiaf - Al-Messila, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Commercial Sciences, 2017.
10. The Official Site of the Damascus Stock Exchange www.dse.sy.
11. Yousfi, O. *Managing the Risk of Bad Bank Loans A Case Study of the National Bank of Algeria Agency No. 316-Oum El Bouaghi*. Published Master Thesis, University of Bouaghi - Algeria, Faculty of Economic Sciences, Business Sciences and Management Sciences, Department of Finance and Accounting, 2014.
12. ALHADAB, M; ALSAHAWNEH, S. *Loan Loss Provision and the Profitability of Commercial Banks. Evidence from Jordan*. International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 12; 2016, 242-248.
13. Al-KHAYAT, L. *The Determinants of Loan Loss Provisions in Islamic Banking*. A Dissertation presented in part consideration for the degree of MSc Finance and Investment, University of Nottingham, 2013.
14. BOUDRIGA, A; TAKTAK, N, B; JELLOULI, S. *Does bank supervision impact nonperforming loans: cross-country determinants using aggregate data?* Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/18068/ MPRA Paper No. 18068, posted 14. November 2009.
15. CRAIGWELL, R, C; ELLIOTT, W, A. *Loan loss provisioning in the commercial banking system of Barbados: practices and determinants*. Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/33426/ MPRA Paper No. 33426, posted 15. September 2011 18:04 UTC.
16. CUMMINGS, J, R; DURRANI, K, J. *Effect of the Basel Accord Capital Requirements on the Loan-Loss Provisioning Practices of Australian Banks.* 2014. james.cummings@mq.edu.au.
17. DUSHKU, E. *Some Empirical Evidence of Loan Loss Provisions for Albanian Banks*. Journal of Central Banking Theory and Practice, 2016, 2, 157-173.
18.HASSAN, H; REHMAN, S; KHALIQ, A. *Bank-Specific and Social Factors of Non-Performing Loans of Pakistani Banking Sector: A Qualitative Study.* International Journal of Management Research and Emerging Sciences. Vol. 3, No.1, 2014, 52-74.
19.MONOKROUSSOS, P; THOMAKOS, D; ALEXOPOULOS, T. *The Determinants of Loan Loss Provisions: An Analysis of the Greek Banking System in Light of the Sovereign Debt Crisis*. GreeSE Paper No.104 Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe, 2016, 1-51.
20.ROLAND, B; PETR, J; ANAMARIA, P. *Non-performing loans: what matters in addition to the economic cycle?* ECB Working Paper, No. 1515, European Central Bank (ECB), february 2013.
21. TSIGE, Z. *Determinants of Non-performing Loans: Empirical Study on Ethiopian Commercial Banks*. Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science (Accounting and Finance). Addis Ababa University- Ethiopia, 2013.